مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مسارات

الحرس الثوري الإيراني في مرحلة انتقالية

الوضع الحالي للقوات داخل النخبة الحكومية الإيرانية

مقدمة

قوات الحرس الثوري الإيراني: ثعبان متعدد الرؤوس يتراجع في ميدان الأعمال التجارية.

اضطرابات في القمة: مواجهة بين وزارة الإعلام ووحدات استخبارات قوات الحرس الثوري.

ائتلاف أكثر حميمية: تقدير ثنائي للنشاطات الخارجية والعسكرية لقوات الحرس الثوري.

الخلاصة: قوات الحرس الثوري - إعادة هيكلة .. لكن لا يزال قويًّا.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:
١٤٣٩/٢٨٦٧
ردمد: ١٦٥٨-٦٩٦٤

الحـرس الثـوري الإيـرانـي
في مرحلـة انتقـاليـة

الوضع الحالي للقوات داخل النخبة الحكومية الإيرانية

مقدمة

ألقى التصعيد الأخير بين إدارة ترامب وإيران الضوءَ مرة أخرى على النشاطات الإقليمية لقوات الحرس الثوري الإيراني؛ هذه الهيئة النخبوية المثيرة للجدل التي تتولَّى معظم ملفات سياسة الشرق الأوسط الإقليمية الإيرانية. كما عانى الحرس الثوري من هجوم متزايد على إثر الفشل الذريع للمرشحين الذين يُعَدُّون متحالفين معه في الانتخابات الإيرانية التي عُقدت في مايو ٢٠١٧م؛ مثل إبراهيم رئيسي، ومحمد باقر قاليباف. وتعرض الحرس الثوري لمزيد من الضربات المنسَّقة من الرئيس حسن روحاني ضد إمبراطوريته الاقتصادية مترامية الأطراف. ومع ذلك لم تتأثر نشاطات الحرس الإقليمية حتى الآن؛ إذ يستفيد من الدعم الصريح من بعض الشخصيات التي تجمعها مع القوات النخبوية علاقةٌ مثيرة للجدل؛ مثل الرئيس روحاني نفسه، والرئيس السابق محمد خاتمي.

ويحلِّل هذا المقال الحالة الراهنة، مع الأخذ في الحسبان العلاقةَ المعقدة بين قوات الحرس الثوري الإيراني وأصحاب المصلحة من ذوي النفوذ داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما يقيّم بشكل خاص المرحلة الجديدة للعلاقات بين قوات الحرس الثوري والحكومة في إيران، التي نتج عنها انقسام حقيقي في الآراء ووجهات النظر المتعلقة بنشاطات القوات الداخلية والخارجية.

قوات الحرس الثوري الإيراني: ثعبان متعدد الرؤوس يتراجع في ميدان الأعمال التجارية

شكَّل الحرس الثوري عاملًا حاسمًا ومتسلطًا في المجال السياسي الإيراني المحتقن في السنوات الخمس عشرة الماضية، بعدما كان دوره ثانويًّا في الثمانينيَّات والتسعينيَّات؛ وأخذ هذا الدور في التصاعد إبَّان الحرب على العراق، ثم زاد تصاعده في التسعينيَّات بوصفه فاعلًا في جهود إعادة الإعمار. ثم برز سياسيًّا بدءًا من عام ١٩٩٩م مع ظهور يحيى رحيم صفوي بصفته قائدَ قوات الحرس، بعد أن ظلَّ ستة عشر عامًا تحت رئاسة محسن رضائي، الشعلة الفتيَّة للقوات. واستطاع الحرس الثوري منذ ذلك الحين الاستفادة من الدعم الكبير الذي يأتيه في معظم الأحيان من المرشد الأعلى علي خامنئي، ومن ثورات المحافظين على ما كان يُعرف آنذاك بالفصائل الإصلاحية البارزة على الصعيد المؤسسي وإثبات ذاته ممثِّلًا اقتصاديًّا بارزًا في البلاد.

وعلى الرغم من وجود دراسات أخرى سابقة تناولت نشاط قوات الحرس الثوري في المجال الاقتصادي، إلا أن حجم تلك النشاطات ومداها يستحقَّان أن نعيد تناوله مرة أخرى.

لقد استفادت قوات الحرس الثوري من انعدام المنافسين البارزين في بدايات الألفية الثالثة؛ ما سمح لها بتأمين عدد كبير من العقود الضخمة وتقويض السير الاعتيادي للاقتصاد والبنية التحتية في بعض الأحيان، كما يبيِّن الإغلاق المتسرِّع لمطار الخميني بعد إقلاع رحلته الأولى عام ٢٠٠٤م. وأصبح جناحها الهندسي (خاتم الأنبياء) المتعهّدَ الوحيدَ ببناء الطرق السريعة، والسدود والمشاريع الهندسية الكبرى، بما في ذلك قطاعا النفط والغاز.

وبين عامَيْ ٢٠٠٢م و٢٠١٥م نجحت قوات الحرس الثوري في توسيع أصولها الاقتصادية دون قيود أو ضوابط. وساعدت العزلة المتزايدة التي مرت بها البلاد على تراجع الشركات الغربية، وفرضت على إدارة محمود أحمدي نجاد بقيادة عدد كبير من قادة الحرس السابقين من ذوي المناصب الوزارية، هيمنتَها على مشاريع البنى التحتية الكبيرة التي كانت في قبضتها، وهي مشاريع شاركت فيها الهيئة النخبوية خلال التسعينيَّات بشكل تدريجي عندما مكّن هاشمي رفسنجاني، الرئيسُ الإيراني آنذاك، القوةَ الصاعدة من تنمية نشاطات هندسية وإنشائية بشكل سري.

وبحلول عام ٢٠٠٩م، حوَّلت الأزمة السياسية المتصاعدة الحرسَ الثوري -الذي دعم راعيه السياسي علي خامنئي- إلى فاعل اقتصادي مسيطر في المنطقة، وساعد الإحباط الذي عانى منه مجتمع الأعمال التجارية -إلى جانب عدم استعداد التكتُّلات القائمة بين الشركات للتنافس مع قوات الحرس الثوري في العروض الكبرى- على دخول قوات الحرس الثوري في شراكات تفوق قدرتها آنذاك.

وفي سبتمبر ٢٠٠٩م، أحكمت شركة فرعية تابعة لقوات الحرس الثوري قبضتَها على أغلبية أسهم شركة الاتصالات السلكية التي خصخصتْها الدولة بشكل متسرِّع؛ في خطوة مبشرة بسنين قادمة من سوء الإدارة. كما استنزفت القواتُ نفسُها حقولَ النفط والغاز، وهو قطاع استثماري تُرك خالياً من قبل الشركات الغربية بين عامَيْ ٢٠٠٦م و٢٠١٣م في الوقت نفسه الذي بدأ فيه حقل النفط جنوب بارس ومواقع استراتيجية أخرى إظهارَ مؤشرات واعدة ومربحة.

وبحلول منتصف عام ٢٠١١م، نمت النشاطات الاقتصادية لقوات الحرس الثوري وكونت شبكة من النشاطات الممتدَّة غير المراقَبة المستهدِفة لأي عنصر ربحي في الاقتصاد الإيراني. لم تمرَّ هذه النشاطات مرورًا عابرًا؛ ففي خطابٍ شهير في يوليو ٢٠١١م أعلن أحمدي نجاد استنكارَه مساراتِ التوريد التي تخرق أنظمة الجمارك التي شملت، حسب قوله، خدماتِ المطارات والموانئ، ما حوَّل قوات الحرس الثوري، حسب تعبيره، إلى «الإخوة المهربين» (الإخوة: مصطلح مستخدَم في خطاب الجمهورية الإيرانية يحمل المعنى ذاته في النظام السوفيتي؛ نظام الكتلة الشرقية).

وعلى الرغم من تفشِّي شائعات الفساد، التي ثبتت صحة بعضها، في جميع مستويات أنشطة قوات الحرس الثوري، إلا أن القوات ظلَّت تتمتَّع بالغطاء السياسي والحصانة من رسوم الضرائب والجمارك الوطنية حتى في عهد حسن روحاني. ولعدة أسباب تغيرت الأمور في الأشهر الأخيرة، فمن جهةٍ يُقال إن درجة الفساد وسوء الإدارة داخل العناصر وكوادر العمل الاستراتيجي للاقتصاد قد أزعجت خامنئي، الذي نجحت شخصيات بارزة يتصدَّرهم الرئيس حسن روحاني، في إقناعه بإجراء تحقيقات معمَّقة عن بعض هذه المزاعم وتعيين أشخاص من كبار المسؤولين في الجيش يشرفون على إعادة هيكلة للنشاطات التجارية التي تقوم بها قوات الحرس الثوري.

ومن ناحية أخرى، فقد نجم عن العداء الأمريكي المتزايد تجاه إيران إدراك أن السبيل الوحيدة للحفاظ على الربحية الاقتصادية ونجاح خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) ، التي حرصت إيران على إبقائها، يتجلَّى في استمرار جذب الاستثمار الأوروبي وتوسيعه. ولهذا يعتمد النهج الذي تتبعه إيران على استخدام الاستثمار الأوروبي الفعلي وتجاوز حالة التشدّد فيما يتعلق بـ«مذكرات التفاهم»؛ لضمان قبول ودعم أوروبا لخطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA). وكاد التشدُّد يحول دون تحقيق هدف جذب استثمارات كبرى؛ إذ من المستحيل تحقيق هذا الهدف والحرس الثوري هو من يقف على رأس هذه النشاطات التجارية ويتمتع بصلاحيات غير محدودة في كل قطاعات الاقتصاد الإيراني.

وقد أعلن مصرف سيباه ومصرف ملت، في سبتمبر ٢٠١٦م، مَنْعَ تقديم الخدمات المصرفية لكيانات الحرس الثوري، مثل مؤسسة خاتم الأنبياء، ووجوب الامتثال للوائح وأنظمة فريق العمل المعنيِّ بالإجراءات المالية؛ في إطار سعيهما لاحتواء الأزمة والتخلُّص من السمعة السيئة التي تلحق كلَّ من له علاقة بالحرس الثوري. وهي خطوة

نددت بها وسائل الإعلام المحلية مثل صحيفة كيهان اليومية البارزة، التي عدَّت هذا الإعلانَ «جزاءاتٍ ذاتية».

وانقلبت الآية عندما أعلن عدد من وسائل الإعلام، في مطلع سبتمبر ٢٠١٧م، عن موجة اعتقالات لكبار مسؤولي الحرس الثوري بتهمة الفساد. وفي ١٣ سبتمبر ٢٠١٧م نشر مكتب الفاينانشال تايمز في طهران تقريرًا مطولًا حول الاعتقالات[1] تتضمن مصادرُهُ، على ما يبدو، إشاراتٍ لتبنّي استراتيجية إعلامية جديدة معتمدة من قبل شخصيات بارزة في الحكومة، هدفها إعلام مجتمع الأعمال الدولي من خلال منافذ إعلامية موثوقة، كبح هيمنة الحرس الثوري والحد من نشاطاته بحصرها في قطاعات محدودة من الاقتصاد الإيراني. ويمكن استخلاص ذلك من خلال جملة من الإجراءات مثل الاعتماد على «أحد المطَّلعين المقرَّبين من المرشد»، والذي يبدو أنه «صادق خرازي» السفير السابق لدى باريس، الذي يقوم غالبًا بدور أساس في التعامل مع الحالات الاستثنائية والمستعصية داخل مكتب المرشد الأعلى مع وسائل الإعلام الدولية.

إن انفراد صحيفة خاتم الأنبياء بهذا التقرير مهم جدًّا؛ لأنه لا يُمكن في العادة إجراء تقييم حساس لأنشطة الحرس الثوري من دون الحصول على موافقة من الجهات العليا. وبعدها بأيام قليلة أكد عضو البرلمان المستقل «علي مطهري» –الذي مثلت تصرفاته في السنوات الأخيرة شوكةً في خاصرة بعض عناصر القيادة العليا للنظام، على الرغم من كونه محافظًا– لصحيفة اللوموند أنه جرت بعض الاعتقالات، وبذلك وصل خبر الاعتقالات إلى فرنسا شريك إيران الأساسي في مجتمع الأعمال.

إذا استمرت الأمور على هذا النهج، فإن هذه الإجراءات تشير بوضوح إلى تنفيذ الخطوة الأولى لإعادة توجيه نشاطات الحرس الثوري التي كان يمارسها منذ عشر سنوات.

الجدير بالذكر أن تلك الإجـراءات ستؤكد في الغالب المساعيَ الحثيثة لتحقيق نهج «الحديقة المسوَّرة» ما يعني: احتواء نشاطات وأعمال قوات الحرس الثوري وحصرها في قطاع محدود من الميدان الاقتصادي، ومنع المساس بالمصالح الغربية واهتمامها المتزايد بالمشاركة بقدر أكبر في الاقتصاد الإيراني. إلا أن هذه المهمة ستحتاج إلى مستوى عال من الضغط والإقناع، ويجب أن تصدر من مكتب القائد الأعلى، أو أن تُنسَّق مباشرة مع قوات الحرس الثوري؛ نظرًا لحضوره متعدد الأبعاد في الاقتصاد الوطني. وفي الوقت ذاته فإن العقابَ العلني على أعمال الحرس الثوري من خلال منافذ الإعلام التي لفتت انتباه المستثمرين الغربيين، دليلٌ واضح على الاستعداد لكبح جماح هذا الجهاز حسبما تقتضيه الضرورة، والحد من قدرته المطلقة فيما يتعلق بالاقتصاد.

اضطرابات في القمة: مواجهة بين وزارة الإعلام ووحدات استخبارات قوات الحرس الثوري

تُجري نشاطات أعمال قوات الحرس الثوري، بالتزامن مع «إعادة الهيكلة»، مواجهةً أكثرَ غموضًا بين الكيانات الاستخبارية العاملة تحت رعاية قوات الحرس الثوري ووزارة الإعلام أو (وزارة الاطلاعات – Vezarat-e Ettelaat)، الوكيل الحصري والرسمي لإدارة الخدمات السرية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

أُنشئت وزارة الاطلاعات في عام ١٩٨٦م للتأكد من فرض رقابة حكومية على نشاطات جهاز الأمن، لكنَّ وجودَ

(1) https://www.ft.com/content/43de138811-9857-e7-a652-cde3f882dd7b?mhq5j=e7

وحدات الاستخبارات التابعة لقوات الحرس الثوري يعني إضافةً زادت من سلطة الحرس الثوري ومشاركته في النشاطات ذات الصلة بعد اضطرابات عام ٢٠٠٩م.

وأُكسبت هذه النشاطاتُ المبهمة عن الإعلام تصورًا غامضًا. ويبدو أن ثلاث وحدات منفصلة تعمل ضمن إطار واسع في أنشطة الأمن والاستخبارات المرتبطة بالحرس الثوري، وأول هذه التنظيمات هي وحدة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري، المعروفة في اللغة الفارسية بـ(Sazeman-e Ettelaat-e Sepah) ، والتي تمثل فعليًّا «دائرةً استخباراتية موسعة» عن الدائرة السابقة التابعة للحرس الثوري، التي كانت نشاطاتها محدودة قبل ذلك. ويتجلَّى الاختلاف الأكبر بين الوحدة ووزارة الإعلام في قضية المساءلة. وخلافًا لما يجب أن تضطلع به الوزارة المكلّفة دستوريًّا بأن تكون المسؤولةَ أمام رئيس السلطة التنفيذية والبرلمان، تقوم منظمة الاستخبارات بذلك تحت الإشراف المباشر للمرشد الأعلى من خلال التنسيق مع شخصيتين اثنتين في الحرس الثوري هما: قائدها محمد عزيز جعفري، وممثل القائد حجة الإسلام السعيدي.

وتقوم الوحدة الاستخبارية بتنفيذ إجراءات خاصة بها فيما يتصل بقضايا الأمن الوطني، مع استفادتها الكاملة من (الجناح ٢٠٩) في سجن إيفين سيِّئ السمعة. وكثيرًا ما تتمكَّن هذه الوحدة من احتجاز أفراد معظمهم من النشطاء السياسيين أو النشطاء في المجتمع المدني، من دون اللجوء إلى القضاء وعرقلة إجراءات المحكمة الرسمية ضدهم. ويُعتقد بأنها وراء عمليات اعتقال شخصيات رفيعة المستوى يحملون جنسيات مزدوجة، مثل رجل الأعمال باقر نمازي، وابنه سياماك.

كانت علاقة وحدة الاستخبارات مع إدارتَيْ أحمدي نجاد وروحاني موضعَ نزاع، ويرجع ذلك في الأساس للتداخل الكبير بين مهامها ومهام وزارة الإعلام. وبعد تعيين محمود علوي، وهو رجل دين ذو خبرة في الجيش، بدلًا من شخصية أخرى معروفة في قوات الحرس الثوري، تحاول وزارة الإعلام بدعمٍ من الرئيس روحاني إحكامَ قبضتها على النشاطات الاستخبارية. وقد تصاعد التوتُّر إلى أفق جديد في الأسابيع الأخيرة، مع صدور حكم بالسجن على عضو من فريق المفاوضات النووية لعام ٢٠١٣ – ٢٠١٥م، هو عبد الرسول دري أصفهاني، الذي يحمل جنسية إيرانية – بريطانية، بتهمة التجسُّس من قبل وحدة استخبارات قوات الحرس الثوري.

وكرر علوي تصريحاته مؤكدًا أن أصفهاني لم يقم بأي عمل تجسسي وليس متورطًا في أي نشاط مماثل، ولكن الوحدة الاستخبارية رفضت تلك التبرئة مرارًا، ونجحت في إقناع القضاء، على الرغم من إعلان علوي، بأن وزارته تمثل المصدر الشرعي الوحيد للحكم بثبوت أي نشاط تجسسي أو تورط لأصفهاني. وما زال الأمر معلَّقًا دون حل؛ ما أدى إلى مشاحنات علنية شبه يومية بين الكيانين، وهي علامة على أن جهاز الاستخبارات لا يخشى مواجهة شخصيات بارزة حتى لو أشادت بها إدارة روحاني؛ وذلك لتعزيز مصداقية الجهاز وإبراز جهوده في مكافحة التجسس.

ائتلاف أكثر حميمية: تقدير ثنائي للنشاطات الخارجية والعسكرية لقوات الحرس الثوري

على الرغم من فتور العلاقة بين جهاز الحرس الثوري والحكومة فيما يتعلق بالنشاطات الداخلية لقواته، إلا أن البعد الخارجي لنشاطاته لا يزال يحظى باحترام ودعم إدارة روحاني. ولا تزال نشاطات فيلق القدس وقائده

المعروف قاسم سليماني تنال دعمًا سياسيًّا ومجتمعيًّا منذ عام ٢٠١٤م عندما نال سليماني شرف الفضل، لدى الرأي العام الإيراني والمؤسسة السياسية، في إيقاف زحف تنظيم داعش بعد الاستيلاء على الموصل ومنع التهديدات المحتملة على إيران التي تلت ذلك. وقد حظي سليماني بعدها بمنزلة عالية كادت ترفعه إلى منزلة القدِّيسين؛ فهو القائد الذي نال تقديرًا شبه عالمي من شخصيات إصلاحية معتدلة وأخرى محافِظة متشدِّدة على حد سواء، بسبب تمكُّنه من الحفاظ على الروابط والعلاقات رغم الانقسامات في المجال السياسي المزدحم، مع أنه لا يُخفي ميله نحو الجناح اليميني المحافظ.

إن الذي ساعد قوات الحرس الثوري على نيل الاحترام هو التوفيق بين نشاطاتها الإقليمية وبين الاهتمامات الإقليمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا الأمر مشترك بين جميع الفصائل على اتساعها. وهناك مجموعة من الآراء المتفقة حول قيادة وأداء تلك القوات في سوريا؛ حيث يُنظر إلى بشار الأسد دون حرج بوصفه حليفًا رئيسًا من قبل الإصلاحيين والمحافظين على حد سواء، وكذلك الاتفاق في الرأي حول العراق؛ حيث اتحدت جميع الفصائل في انتقاد الاستفتاء الكردي الأخير، وإسباغ الثناء على سليماني الذي كان له دور أساس في انسحاب القوات الكردية من كركوك وإعادة إحكام سيطرة الحكومة العراقية المركزية على المدينة.

ويعكس وجهةَ النظر هذه إلى حد كبير ردُّ فعل وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، تجاه مطالب نظيره الأمريكي ريكس تيلرسون، بمغادرة جميع الأفراد العسكريين العراقَ. وصرح ظريف -وهو معتدل معروف بعلاقته مع شخصيات في قوات الحرس الثوري أمثال سليماني، وشخصيات منبوذة من دُعاة الإصلاح مثل الرئيس السابق محمد خاتمي- بأنه لولا تدخل إيران (قوات الحرس الثوري) في العراق وسوريا لكانت بغداد ودمشق وإربيل اليوم تحت سيطرة تنظيم داعش. ومن ثم نشر رسالة لا تخلو من التحريض تدَّعي أن جميع الإيرانيين جزء لا يتجزَّأ من قوات الحرس الثوري الإيراني؛ نظرًا لشجاعتها في مواجهة تنظيم داعش في الشرق الأوسط، وهو ادِّعاء قُوبل بمزيج من السخرية الشديدة مع التأييد من مستخدمي تويتر في إيران.

يُثير تملُّق ظريف وخضوعه الفعلي لسليماني الذي يتكرر في عدة مناسبات عامة، مدى ضعف إدارة روحاني في السياسات الإقليمية للشرق الأوسط. ويرى كثير من المراقبين داخل إيران أن الإدارة تمثل دورًا ثانويًّا مؤثرًا في مقابل النموذج المعقَّد لنشاطات قوات الحرس الثوري الإقليمية بدءًا من الاستفادة من الحوار مع عناصر خارجية مثل الحكومة الكردية الإقليمية، وصولًا إلى المواجهات الدامية مع تنظيم داعش في كلٍّ من سوريا والعراق. ولا تتعارض هذه الاستراتيجيات مع سياسة روحاني؛ بل يوجد بينهما قدر مشترك تتجلى من خلاله رغبة الإدارة في التنازل عن هذه المبادرة لصالح الحرس الثوري.

يشمل الدعم الحزبي لنشاطات الحرس الثوري الخارجية، تجاربَ الصواريخ الباليستية، أكثر النشاطات المثيرة للجدل حاليًا، التي تدَّعي الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية أنها انتهاك مباشر لخطة العمل الشاملة المشتركة. وجاء الدعم لقوات الحرس الثوري من مصدر غير متوقع في إثر عقوبات إدارة ترامب ضد الحرس الثوري.

وعلى الرغم من أن الرئيس السابق محمد خاتمي كان يعاني احتجازاً شبه قسري في منزله بقرار من وحدة الاستخبارات في الحرس الثوري، إلا أنه صرّح في ١٦ أكتوبر بأن «خلافات في الرأي» بشأن المسائل الداخلية للنخبة السياسية للجمهورية الإسلامية، وقضايا مكانة الثورة الإسلامية على الصعيد الدولي والتهديدات الخارجية، كلها لا تنطوي على تناقض، ثم وجه الحديث إلى ترامب مباشرة قائلًا: «كيف يمكن لشخص ما إهانة الحرس الثوري الإيراني في الوقت الذي يقوم فيه الحرس بمواجهة الإرهابيين (داعش) ويسقط له شهداء بصورة منتظمة؟ نفس الحرس الثوري الإسلامي الذي هو نتيجة مباشرة للمبادئ الأساسية العزيزة لنظامنا السياسي

ومبادئنا المقبولة عالميًّا للأمن القومي». ثم دافع أيضًا عن برنامج اختبار الصواريخ من قبل الحرس الثوري الإيراني بقوله: «نحن لا نريد أن نمتلك صواريخ لمهاجمة الآخرين، ولكن نظرًا للحالة الراهنة والصراعات الجارية والتهديدات التي نواجهها، ألا ينبغي أن نكون قادرين على الدفاع عن أنفسنا؟ فلا يحق لأحد التدخل في هذا السياق». وبذلك مثّل تصريح خاتمي القويّ انعكاسًا نادرًا لأحد تصريحات خامنئي، الذي ادَّعى أن سياسات إيران الإقليمية وتلك المتعلِّقة بالصواريخ ليست محلَّ تفاوض؛ ردًّا على تيليرسون. وبيّن الرئيس روحاني مؤخرًا، عدة مرات، أن إيران ستكمل مبادراتها الصاروخية في المستقبل المنظور. وفي حوار أُجري مؤخرًا، ادَّعى أن قوات الحرس الثوري كانت دائمًا تمضي «يدًا بيد مع الوطن» في الأمور التي تمس حماية الأمن القومي. هذه التصريحات تُعارض بشكل قوي ما أدلى به روحاني نفسه خلال حملته الانتخابية في ربيع عام ٢٠١٧م، عندما حثَّ الناخبين على دعمه ضد ما سماه حكومة «موازية» تقودها هيئة تمتلك الأسلحة والإعلام؛ ملمحًا إلى نفوذ قوات الحرس الثوري في هذا النطاق. وحذف بعض المعلقين الساخرين هذه التعليقات السابقة؛ كونها مجرد إستراتيجية انتخابية.

وفي أكتوبر ٢٠١٧م طبقت الولايات المتحدة مجموعة جديدة من العقوبات على الحرس الثوري تتعلق في معظمها باستمرار مشاريعه الصاروخية ونشاطاته الإقليمية. ودلّ رد فعل القائد العام محمد عزيز جعفري –الذي أيده كبار المسؤولين في الدولة بشكل ضمني– على الشعور العام حيال نشاطات الحرس الثوري الصاروخية. فقد وصف جعفري العقوبات الجديدة بـأنها «خدعة هدفها معاقبة إيران برمّتها وليس الحرس الثوري فقط». كما أشار إلى أن مدى الصواريخ التي جرى اختبارها مؤخرًا لا يتعدَّى ٢٠٠٠ كلم، وهي مسافة تكفي لبلوغ كثير من الأهداف الإقليمية الأمريكية.

إن لجوء الحرس الثوري إلى تبني رسالة وطنية موسعة هو مثال على محاولته إعادةَ صياغة نفسه كمصدر قومي فوق عقائدي وبوصفه قوة تناشد روح الوطنية لدى الرأي العام والاستخفاف بالولايات المتحدة وحلفائها في الإقليم. وتعكس كلمات خاتمي وخامنئي وظريف وروحاني تأييد الإصلاحيين والمحافظين معاً لنشاطات الحرس الثوري الخارجية المنسجمة مع حفاوة استقبال الشارع لهذه النشاطات. كما أنها تتيح الفرصة للسلطة النخبوية لمواجهة محاولات روحاني والتيارات الأخرى والانسحاب من الميادين التي تلقي بظلالها على محاولات إصلاح مشكلات العلاقات الإيرانية مع مجتمع الأعمال الدولي التي يصعب حلها.

الخلاصة: قوات الحرس الثوري .. إعادة هيكلة مع بقاء قوتها

لا يزال الحرس الثوري يمثل قوة أساسية داخل الوسط السياسي الإيراني، في الأشهر الأخيرة من عام ٢١٠٧م، ولا يزال عاملًا مهمًّا للغاية في إحكام قبضة المرشد الأعلى علي خامنئي على نظام الدولة، ولا يزال الفيلق يركز على السياسة الإقليمية لإيران التي تؤثر بشكل كبير في سياسات إدارة روحاني. وقد استغل الحرس الثوري الشعبية التي يتمتع بها قائده العام قاسم سليماني؛ ليحتكر السياسة الإقليمية تاركًا للحكومة دورًا ثانويًّا تابعًا له.

لا يعني ذلك أن جميع الأمور تجري على مراد الحرس الثوري؛ فقد زادت سيطرته على الاقتصاد الإيراني، التي

استمرت عشر سنوات، من تفشي الفساد واستمراره داخل أروقة مجالات الأعمال التجارية التي يسيطر عليها؛ ما أدى إلى القبض على خمس شخصيات مهمة من الحرس الثوري وتمت محاكمتهم على الأرجح.

ويُنظر إلى الحرس الثوري بوصفه أحد معوقات محاولات إيران لتعزيز خططها في بناء شراكات عمل شاملة ودعم الروابط التجارية بشكل أفضل وأكثر مرونة مع أوروبا. وسيتماشى الحد من نشاطات الحرس الثوري وإقصاؤه عن القطاعات التي تحظى باهتمام أوروبي –وبخاصة الغاز والنفط– مع استمراره عنصرًا فاعلًا في الميدان العسكري والأمن القومي. وبذلك يعود الحرس الثوري إلى مهمته الأصلية وهي كونه درعًا لحماية الجمهورية الإسلامية والتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية. وسيعتمد دخول الحرس الثوري في وفاق مستمر مع بقية كيانات نظام الدولة على حل القضايا المعلقة بين الطرفين، وبخاصة ما يتصل بالمنظمة الاستخبارية التابعة للحرس الثوري وعملها بشكل يتعارض مع مبادئ وتوجهات وزارة الإعلام في كثير من القضايا المهمة.

إن التوتر الملحوظ في هذا الصدد مع إدارة روحاني، الذي يتزامن مع إشادة تلك الإدارة باستراتيجيات الدفاع الإقليمي والعسكري للحرس الثوري، يسلط الضوء على الطبيعة المعقدة متعددة الأبعاد المتمثلة في تورُّط هذا الفيلق في المجال السياسي الإيراني وتدخله في وقتٍ تمرُّ فيه إيران باختبار قاسٍ غايته إعادة هيكلتها.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية هو مؤسسة مستقلة غير حكومية تأسست في الرياض بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. ويسعى المركز -وفقاً لرؤية الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز- لكي يكون منصةً يجتمع من خلالها الباحثون والمؤسسات لإنتاج ونشر أعمالهم البحثية وحفظها وإثراء الحياة الثقافية والفكرية بالمملكة العربية السعودية، وتيسير التعاون عبر الحدود الجيوسياسية. ويشغل منصب رئيس المركز حالياً صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، كما يشغل الدكتور سعود بن صالح السرحان منصب الأمين العام للمركز. ويقدم المركز أبحاثاً تفصيلية حول القضايا السعودية المعاصرة والدراسات السعودية والدراسات الخاصة بشمال إفريقيا والمغرب العربي والدراسات الإيرانية والآسيوية ودراسات الحداثة ودراسات الطاقة ودراسات اللغة العربية. وينظم المركز مؤتمرات، ويتعاون مع مراكز البحوث المرموقة في كل أنحاء العالم، ويعمل فيه مجموعة من الباحثين المتميزين، وعلى اتصال بمجموعة واسعة من الخبراء المستقلين في مختلف التخصصات. كما يضم المركز مكتبةً تحتوي على مخطوطات نادرة، ومتحفاً للفنون الإسلامية، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامجاً للطلاب الوافدين. ويهدف المركز إلى توسيع نِطاق الدراسات والأبحاث الحالية لجعل الإسهامات والدور الذي لعبته المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والأدب تاريخياً -ولا تزال تلعبه حتى الآن- تتصدَّر النقاشات الأكاديمية والبحثية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٧٧٦١١ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ فاكس: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com